الثورة ALTHAWRAH DAILY
Saturday: 4 Jomada AL-ola 1434 > 16 March > Issue No. 17649

الحوار من أجل الشعب

محمد انعم

ثمة حقوق مسلوبة ومطالب مشروعة، وأخطاء لا بد أن تعالج بشجاعة وترد الحقوق لأصحابها وتجبر النفوس ويعوض كل من تعرض لمكروه أو أصيب بضرر ..كرد اعتبار للسلم الاجتماعي الذي تعرض للجرح ..

عندما يذهب الفقراء للحوار يكونون أكثر حدة وتشدداً، ويزداد الوضع سوءاً عندما يكون المتحاورون أبناء وطن يواجه شعبه طاعون الطائفية وخروج المشاريع التمزيقية من القبور حاملة سكاكين لتمزيقه .
لكن وبرغم ذلك فالحوار الوطني الذي سينطلق يوم 18 مارس الجاري هو قارب النجاة لكل اليمنيين للخروج من العواصف الشديدة التي تهدد الجميع بالموت جوعاً أو احتراقاً بنيران حرب أهلية لا تبقي ولا تذر.
نعتقد أن على أعضاء مؤتمر الحوار الوطني أن لا يغيب عن بالهم أن هناك أكثر من 13 مليون يمني يواجهون المجاعة.. وملايين الأطفال تنهش أجسادهم الأمراض .. كما أن هناك متربصين يسعون لتدمير اليمن وإفشال الحوار، وهذا يوجب عليهم أن ينجزوا مهمتهم الوطنية بأسرع وقت ولا يفكروا بعقلية ماريا انطوانيت التي لم تكترث لجوع شعبها وفقره ودعتهم إلى أكل البسكويت.
ويقينا إذا أدرك أعضاء مؤتمر الحوار أن من أسباب فشل حوارات الأحزاب خلال الفترة الماضية كان التمترس والتعصب الحزبي.. والذي قاد البلاد إلى أزمة 2011م.
بيد أن الحوار المرتقب والذي سيعقد تحت مسمى " مؤتمر الحوار الوطني الشامل" يفرض على المتحاورين أن يدافعوا عن قضايا الوطن والمصلحة العامة.. ولا يكرروا مآسي التعصب الحزبي الذي كاد أن يدمر اليمن، سيما وانه تقف أمام المتحاورين قضايا مرتبطة بحياة الشعب ، ولا يمكن الهروب منها أبداً..
فثمة حقوق مسلوبة ومطالب مشروعة، وأخطاء لا بد أن تعالج بشجاعة وترد الحقوق لأصحابها وتجبر النفوس ويعوض كل من تعرض لمكروه أو أصيب بضرر ..كرد اعتبار للسلم الاجتماعي الذي تعرض للجرح ..
اذا لا بد أن تحل المشاكل التي يعاني منها شعبنا بجدية ومسؤولية ولم يعد بعد اليوم هناك مجالا للمراوغة، فقد سقط حاجز الخوف ومن الحكمة مواكبة هذا التطور والقبول بكل استحقاقاته، لأن الوقوف أمامه أو محاولة إعاقته ستكون له عواقب كارثية ..لذا لابد من احداث انقلابٍ ليس في شكل النظام أو تغيير الدستور أو استبدال النظام الانتخابي بآخر أو غير ذلك ..
فهذه قضايا ليست أهم من تحرير الإنسان اليمني أولاً من الفقر وأنهاء احتكار الثروة والسلطة.. وكذلك تجسيد حقيقة المواطنة المتساوية.. فلا يمكن أن يظل أبناء الشعب مجرد سخرية ..أو يظل يمتهن الآلاف من أبناء الشعب المتعلمين ويرمون إلى ارصفة البطالة بكل وحشية ..
إن احتكار ثروة الشعب من قبل أشخاص أو أسر ..وسوء استغلال السلطة وتسخير الوظيفة العامة لجمع الاموال والثراء غير الشرعي ..مقابل تزايد الاملاق بين افراد الشعب ..فهذا هو جوهر المشكلة والازمة المتفاقمة والخطر الذي يهددنا جميعا ..وليست مشكلة اهلنا في الجنوب أو غيرها من المحافظات تكمن في البطاقة الانتخابية أو تصحيح السجل الانتخابي ..
إن مؤتمر الحوار الوطني لا يجب أن يدافع عن مصالح أحزاب أو اشخاص ، فذلك قد أوصل البلاد إلى هذه الأزمة والنفق المسدود .. بل عليه أن يدافع بشراسة عن مصلحة شعب يجب أن يعيش في ظل دولة مدنية تجسد حقيقة تطلعات الجميع ..

هل تنجو اليمن؟

مؤتمرات الحوار والمصالحة " سواء من حيث المشاركين أو الضمانات المتوفرة تأييد اقليمي ودولي ورعاية تؤكد عدم السماح لليمن بأن ينزلق نحو الحرب أو نحو استحواذ فئة أو مجموعة على مقاليد الأمور في البلاد سواء فيما يتعلق بالسلطة أو الثروة

عارف الدوش

ساعات فقط تفصل اليمنيين عن الولوج في مرحلة جديدة بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني تفاصيلها سيرسمها المشاركون والمشاركات في المؤتمر بمختلف لجانه التي ستناقش القضايا العالقة في اليمن منذ حوالي100عام وليس كما يحلو للبعض حصرها في50 عاما منذ قيام الثورة السبتمبرية عام 1962م.
ويظل تاريخنا المعاصر مليئاً بالأحداث الدرامية والمأساوية ويصعب قراءته بموضوعية في هذه اللحظة الفارقة التي نتجه فيها صوب تأسيس يمن جديد غير هذا الذي وصلنا إليه بعد مائة عام تقريبا من الخيبات والإنتكاسات والحروب وهناك مئات الكتب والمجلدات من القهر والصلف والحروب والدماء وفتاوى التكفير والتخوين والسحل والقتل والفوضى وكل ما مر من صفحات تاريخ هذا الوطن محتلا كان أو مستقلا مشطرا كان أو موحدا عكسته تراكمات التسلط والاستبداد والطغيان والفوضى لتشكل أزمات متلاحقة كادت تفجر اليمن إلى شظايا وهو ما جعل اليمنيين يتحاورون أكثر من مرة وكانت خلاصات جولات الحوار والتسويات السابقة مرعبة أقصت جزءا منهم بالقتل والتشريد ومكنت الجزء الآخر من الهيمنة والاستحواذ وفي كل جولة من جولات الصراع كان الحوار إما يسبقها أو يليها.
صحيح أن مؤتمر الحوار الوطني سيناقش قضايا المستقبل كشكل الدولة ونوعها ونظامها ودستورها ولكن لولا أخطاء الماضي ما وصلنا إلى ما نحن فيه و المعول على الحوار الوطني وضع الإطار العام ليمن جديد غير هذا الذي قرأنا عنه منذ بداية القرن العشرين الماضي وعايشنا جزءا منه كل بحسب عمره وبداية وعيه السياسي وعلينا كيمنيين أن لا ننسى أن للتاريخ والجغرافيا مع اليمن قصص غدر كثيرة خلال العقود الماضية منعتها من الخروج من حصار الجغرافيا والسياسة وبتعبير أدق حصار" الإيديولوجيا" فكان نصيبها من تقسيم اتفاقية "سايس بيكو" مؤلما حصرها في زاوية ضيقة وبعيدة في جنوب شبه الجزيرة العربية وصممت على أنها الدولة " القنبلة" التي يقبض صاعقها في كل مرحلة طرف من الأطراف الإقليمية ليفجرها على غيره والشواهد كثيرة "ثورة 48 والعداء ضدها في المحيط الجغرافي ثم ثورة سبتمبر 1962م وأكتوبر 1963م والوحدة اليمنية 1990م والثورة الشبابية 2011م".
وظلت اليمن لعشرات العقود تابعة لنفوذ الأقوياء في الإقليم يشكلون دولها وحكوماتها المتعاقبة كما يشاءون "مصر في الستينيات وفي السبعينيات والثمانينيات تقاسم النفوذ "واشنطن وحلفاؤها وموسكو وحلفاؤها" واكتفت النخب اليمنية بترديد مقولات غدر التأريخ والجغرافيا وخيانة الظروف المحيطة وهي مقولات تخديرية وصناعة أوهام بعيداً عن حركة الواقع والممكن المتاح على المستوين المحلي والإقليمي مما دفع باليمن نحو منحدرات الهاوية فكانت الحروب واغتيالات النخب بما في ذلك الرؤساء متلاحقة ولم تحصل اليمن على فرصة للتنمية والاستقرار.
ونحن اليوم على أبواب فرصة جديدة للحوار الوطني والمصالحة الشاملة أو بتعبير الدكتور ياسين سعيد نعمان " تسوية تاريخية" يراها الكثيرون تختلف عن سابقاتها " مؤتمرات الحوار والمصالحة " سواء من حيث المشاركين أو الضمانات المتوفرة تأييد اقليمي ودولي ورعاية تؤكد عدم السماح لليمن بأن ينزلق نحو الحرب أو نحو استحواذ فئة أو مجموعة على مقاليد الأمور في البلاد سواء فيما يتعلق بالسلطة أو الثروة وهناك مؤشرات كثيرة ورسائل واضحة بأن شكل اليمن القادم ونوع نظامه السياسي لابد له أن يتوافق مع رغبة المحيط الجغرافي ويحقق مصالحه والمصالح المرتبطة به دوليا بعيداً عن الأمنيات أو التوهمات والشطحات " الأيديولوجيا" التي جربها اليمنيون بأشكال مختلفة" من الوسط إلى اليمين إلى اليسار" وظلت كشعارات وفزاعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي الخارجي.
واوضح انه أصبح اليوم غير مسموح لليمن في ظل التغييرات العاصفة في المنطقة أن تتحول إلى بؤرة تقذف حمماً إلى ما حولها سواء على اليابسة أو البحر ومن هنا فإن على القوى السياسية والأطراف المعنية في اليمن كلها أن تعي جيداً وهي تبدأ جولة جديدة من الحوار الوطني أن لا تكرر نفس لعبة التناقض وتبادل الأدوار وتتدثر بلافتات وشعارات "أيديولوجية" بما يرضي مزاج الأطراف الإقليمية المتصارعة ويحقق لها السيطرة والاستحواذ على الحكم والسلطة والثروة وهناك آمال وطموحات كبيرة أن يكون مؤتمر الحوار الوطني البداية الحقيقية لوضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بحل المشكلات اليمنية المستعصية والمرحلة منذ بداية القرن العشرين الماضي من خلال عدم القفز على التنوع والتعدد والجغرافيا والتاريخ بل استيعاب كل ذلك والخروج بنتائج واقعية وعملية لتأسيس يمن جديد بنظام جديد آخر غير ذلك الذي كان يفرضه الحكام المنتصرون بالقوة والسيطرة فكثير من القادة والساسة وأصحاب النفوذ والشوكة وصلوا إلى خلاصة واحدة " إلى هنا ويكفي".
وأخيراً : يتعين على جميع الذين يحلمون بوطن يسود فيه العدل والمساواة والحرية والكرامة والرخاء أن يقفوا صفا واحدا مع ما يخدم اليمن وشعبها المكافح وتقع المسئولية الكبرى في إخراج اليمن إلى بر الأمان على عاتق المشاركين في الحوار الوطني رجالاً ونساء كونهم مسنودين بتأييد أطراف إقليمية ودولية يقلقها ويقض مضجعها رؤية يمن ممزق وغير مستقر وبالمقابل هناك أطراف إقليمية تحلم بأن تجعل اليمن منصة تطلق منها حممها ونيرانها لتحقيق مكاسب إقليمية أو تستخدمها فزاعة وورقة ضغط في مفاوضاتها مع خصومها الإقليميين والدوليين.

شكل الدولة .. في مؤتمر الحوار الوطني

محمد علي الشاوش

نضع هذا التحليل المبسط أمام من يدعون إلى الفيدرالية والأمر بحاجة إلى دراسات أكثر عمقا وبنظري أن ما يناسب اليمن هو حكم محلي واسع الصلاحيات حيث تعطى لكل محافظة صلاحياتها الكاملة في ظل وجود دولة مركزية قوية وعادلة تعمل على دعم الصلاحيات وليس إعاقتها

* .. من ضمن القضايا التي سيتم مناقشتها في مؤتمر الحوار الوطني القادم شكل الدولة اليمنية القادمة سوف يحكم بها اليمن مستقبلا وهذا أمر جديد في حياة اليمنيين على اعتبار أنهم في تاريخهم الطويل ومن بعد ثورتي سبتمر وأكتوبر وما قبلهما لم يعرف اليمنيون إلا شكلا واحدا للدولة وهو الدولة المركزية قبل الوحدة فيما كان يسمى الشطر الشمالي والشطر الجنوبي أو بعد الوحدة في ظل اليمن الموحد.
ولا بد من التعريف بشكل الدولة ما هو وما ذا يعني؟ وفي نظري أن شكل الدولة الحديثة يعني أسلوب حكم معين لتقسيم الصلاحيات والمصالح بين مواطني المركز والأطراف بحيث يتم الحد من طغيان المركز على الأطراف بما يعمل على الحفاظ على الدولة وتفعيل طريقة تقاسم المصالح والصلاحيات المشتركة للمناطق في هذه الدولة ثانيا.
ما هي الأشكال الموجودة للدول في العالم؟ هناك عدة أشكال للدول في العالم نذكر منها الأشكال وهي الدولة الفدرالية حيث يتم تقسيم الدولة إلى ولايات أو أقاليم معينة لكل ولاية أو أقليم محافظ أو عمدة أو حتى رئيساً منتخباً وتوجد لهذا الأقليم أو الولاية سلطة إدارية تقوم بإدارة شؤونها الخاصة بكامل الحرية دون أي تدخل أما فيما عدا ذلك فإن الأقاليم والولاية لها مطلق الحرية في إدارة شؤونها المعيشية من تعليم إلى صحة إلى نظافة إلى ثقافة إلى أمن إلى قضاء إلى غيرها من الخدمات الأخرى بكل حرية بعيدا عن سيطرة المركز وأبرز شكل لهذه الدولة هو الولايات المتحدة الأمريكية.
الشكل الثاني من أشكال الدولة هي الدولة المركزية حيث تظل سياسة البلد داخليا وخارجيا تدار من المركز مع إعطاء الأطراف صلاحيات معينة قد تزيد أو تنقص حسب ظروف كل بلد ونظام فيها وأبرز مثال للدولة المركزية هو الصين.
بين هذين الشكلين هناك شكل آخر للدولة حيث تظل الدولة المركزية موجودة من جانب في ظل إعطاء الأطراف صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها دون تدخل من المركز حيث لا يتدخل المركز في شؤون الأطراف ويظل حجم الصلاحيات المعطاة خاضع لاعتبارات موضوعية تمر بها البلد أو شخصية للحاكم وفق نظام الحكم القائم وهو ما يؤدي إلى تفاوت في هذه الصلاحيات نقصا وزيادة.
الشكل الفيدرالي للدولة في أمريكا حقق نجاحاً كبيراً وكذلك الشكل المركزي للدولة في الصين حقق نجاحاً كبيراً كذلك أمريكا محتفظة ومعتزة بنظامها الفيدرالي والصين محتفظة ومعتزة بنظامها المركزي مع مراعاة الاختلاف في نظام الحكم بين الدولتين من تعدد الأحزاب في أمريكا إلى حكم الحزب الواحد في الصين، بالطبع هناك أشكال أخرى للدولة الكونفدرالية وهي اتحاد دولتين أو أكثر في السياسة الخارجية والدفاعية وفي غيرها تظل كل دولة تقولم بمهامها كدولة مستقلة عن دول الاتحاد الأخرى وأقرب مثال لهذا الشكل ربما الاتحاد السوفيتي سابقا.
الاشتراطات الموضوعية لكل بلد هي التي تحدد شكل الدولة ،تلك الاستراطات التي تمثل بعضها في درجة الوعي المجتمعي للجماعات والأفراد وطبيعة التنوع البشري عرقيا وطائفيا ودينيا ولغويا إلى قوة الدولة وقدرة مؤسساتها المختلفة مدنية وعسكرية على الحكم وقوة جيشها وهل توجد جماعات مسلحة قادرة على الوقوف في وجه الدولة؟ من المحتمل أن تشكل خطر مستقبلا لو انفردت بجزء من البلد بما يؤدي إلى احتمال الحروب والصراعات والتي قد تؤدي إلى التشظي إلى أجزاء كل جزء يصارع الجزء الآخر وتضيع الدولة كاملة إضافة إلى طبيعة المجتمع مدني وقبلي إلى غيرها من الاشتراطات التي من الضروري أن تبحث بحثاً عميقاً من قبل المختصين وتقدم دراسات بها إلى مؤتمر الحوار الوطني القادم.
في اليمن ومع ضعف الوعي المجتمعي وضعف مؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني والحداثة عموماً ،وتغول المؤسسات التقليدية سواء القلبية أو المذهبية أو الطائفية وتغول الأعراف على حساب القوانين حيث ما زالت كل قبيلة تعتبر نفسها وحدة جغرافية لها سيادة ولها حدود ولها جيش محارب ولها مصادر دخل ولها أعراف وغيرها وهي قادرة على حشد المجاميع المقاتلة في ظل وجود دعم خارجي إقليمي لمثل هكذا توجهات ،ولن أبالغ إذا قلت له حتى كل قرية من القرى اليمنية ما تزال على ذات المنوال من اعتبارها لنفسها وحدة جغرافية لها حدود ومقاتلون ، هكذا أوضاع في ظل وعي منعدم يصبح في ظله من السهل التشرذم والتفتت كون بذرة التفتت موجودة أصلا لا تحتاج إلا لبعض الظروف لتظهر بشكل عنيف ومسلح خاصة إذا أصبح هذا التفتت مشرعا بموجب قوانين وأنظمة فإن دعاة التفتت سيكون لديهم المرجعية لمزيد من التمزق وبالتالي تتحول البلد إلى سلطنات ومشيخات من جديد كما كانت في العهود البائدة ،وإذا كانت الدولة المركزية في اليمن على امتداد تاريخها قد وقفت عاجزة أمام القبيلة والمشايخ وغيرها من البناء .. الشيخ سيكون في إطاره الجغرافي أكثر قوة وأكثر تغولا، وهذا ما أصدره الإمام الشوكاني في أحد مؤلفاته يقول: (إن اليمن لم تستقر ولن تستقر بفعل القبائل لأنهم في حروب بينهم البين أو في حروب مع ولات الأمر).
نضع هذا التحليل المبسط أمام من يدعون إلى الفيدرالية والأمر بحاجة إلى دراسات أكثر عمقا وبنظري أن ما يناسب اليمن هو حكم محلي واسع الصلاحيات حيث تعطى لكل محافظة صلاحياتها الكاملة في ظل وجود دولة مركزية قوية وعادلة تعمل على دعم الصلاحيات وليس إعاقتها أضف إلى ذلك تفاوت الموارد الاقتصادية بين محافظات الجمهورية وهو ما سيعمل لا محالة على نشر صراعات مستقبلية على الثروة الموجودة في مناطق دون أخرى وبالتالي يضيع التوزيع العادل للثروة ونظل في صراع مستمر حول اقتسام الثروة سواء داخل تلك المحافظات التي فيها ثروة بين ساكنيها أو مع المحافظات الأخرى ولذلك أرى أنه لا غنى عن الدولة المركزية في اليمن أيا كانت المبررات التي يطرحها دعاة الفيدرالية وإذا كانت الممارسات التي قامت بها النخب الحاكمة في الماضي قد أعطت صورة غير صحيحة عن الدولة المركزية فإن مثل هكذا مسلك لا يمكن أن يكون معول هدم ضد الدولة المركزية والتي أثبتت النجاح الكبير فالكثير من الدول وعلى رأسها الصين كما أوضحنا وسوف نثبت النجاح لدينا في اليمن لو وجدت القيادات الصادقة والواعية.

الدعم الدولي لليمن ضمان لنجاح التسوية السياسية

د. طه أحمد الفسيل

في هذا الإطار يأتي الاهتمام المتزايد للمجموعة بتطورات الأحداث في اليمن من خلال عقد ثلاثة اجتماعات متتالية للمجموعة، في أقل من عام واحد (الرياض مايو 2012م لندن مارس 2013م) ..

جاء تكوين مجموعة أصدقاء اليمن في يناير 2010م بلندن بعد إدراك القوى الغربية جسامة المخاطر والتهديدات السياسية والأمنية والخوف من تفاقمها وبالتالي اتساع تأثيراتها السلبية إقليميا ودوليا آخذا في الاعتبار أهمية وحساسية الموقع الجغرافي الجيواستراتيجي الهام لليمن، لا سيما بالنسبة لمنطقة الخليج العربي ومضيق باب المندب، الأمر الذي جعل أمن اليمن واستقراره السياسي والأمني مطلبا دوليا وإقليميا وإن مسئولية ذلك تتحملها الدولة في إطار دعم دولي وإقليمي حقيقي، لا سيما من دعم دول الجوار أخذاً في الاعتبار كبر وتنوع وتعدد التحديات التي تواجه اليمن، وفي الوقت نفسه محدودية الإمكانيات والموارد المالية والخبرات الفنية والعسكرية والأمنية لليمن وتأكيدا على ذلك صرح وزير التنمية البريطاني آلا بنكان بعد الاجتماع الرابع للمجموعة في نهاية شهر سبتمبر العام الماضي بأن الدافع الرئيسي لتقديم المساعدات لليمن، يتمثل في حماية استقرار الدولة في اليمن مؤكدا بأنه ستكون هناك مخاطر كبيرة على البلاد، أي اليمن، والمنطقة والعالم بشكل عام إذا انهارت الدولة في اليمن، وهو الأمر الذي أكد عليه البيان الختامي للاجتماع الأول للمجموعة في نهاية شهر يناير 2010م.
وبعد توقيع المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية أصبحت مجموعة أصدقاء اليمن هي الإطار السياسي الدولي والإقليمي الداعم للمبادرة الخليجية وفي الوقت نفسه الضامن الأساسي لتنفيذها ونجاحها، باعتبارها من ناحية ستشكل نموذجا دوليا على الأزمات والصراعات الداخلية سلميا.
ومن ناحية أخرى فإن دعم المبادرة الخليجية وضمان نجاحها سيساهم في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والحد من مخاطر الجماعات الإرهابية التي تهدد المصالح الغربية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة.
وفي هذا الإطار يأتي الاهتمام المتزايد للمجموعة بتطورات الأحداث في اليمن من خلال عقد ثلاثة اجتماعات متتالية للمجموعة، في أقل من عام واحد (الرياض مايو 2012م لندن مارس 2013م) .. مؤكدا بذلك تواصل الدعم الدولي والإقليمي لأمن اليمن واستقراره، من خلال تقديم الدعم السياسي والأمني المستمر بصورة أساسية إلى جانب الدعم الاقتصادي وبما يضمن من ناحية نجاح العملية السياسية الانتقالية وفقا للمبادرة الخليجية ومن ناحية أخرى وحدة التراب اليمني بتقديم الدعم الكامل والمستمر لوحدة اليمن وكذلك سيادة واستقرار وسلامة الأرض اليمنية، وبدون شك فإن مثل هذا الدعم السياسي والأمني ساهم في تحقيق الهدف العام للمجموعة المتمثل في استقرار اليمن سياسيا وأمنيا.
في الجانب الاقتصادي يمكن الإشارة إلى أبرز مضامين الاجتماع الخامس للمجموعة فيما يلي:
تأكيد الجانب اليمني على أهمية تزامن المسارين السياسي والاقتصادي كمتطلبين أساس لنجاح المبادرة الخليجية، وفي الوقت نفسه فإن تحقيق الأمن والاستقرار السياسي مرهون بتحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وخلق المزيد من فرص العمل والتخفيف من الفقر، على اعتبار أن هذه التحديات والاختلالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية تشكل السبب الأساسي لمجموعة أكبر من المشاكل والتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها اليمن أصلا، وفي الوقت نفسه فإن استمرار ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعجز الموازنة العامة للدولة وتباطؤ تحويل تعهدات المانحين تهدد الانتقال السلس وتنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية، وبالتالي فإنه إذا كان الدعم الدولي والإقليمي قد أدى دورا محوريا في التوصل إلى التسوية السياسية في اليمن، فإن نجاح العملية السياسية الانتقالية يعتمد بشكل كبير على استمرار الدعم السياسي وبصورة أكبر الدعم الاقتصادي.
وتأكيدا على ذلك إشارت نائب رئيس البنك الدولي لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انغراندرسن بصورة مباشرة وواضحة إلى أن البرنامج الاقتصادي وعملية التحول السياسي في اليمن صنوان لا ينفصمان إذ لا يمكن لأحدهما أن ينجح من دون الآخر، ومن شأن تحسن الأحوال الاقتصادية أن يتيح متنفسا للحوار.
إن الأمر لا يقتصر على تباطؤ بعض المانحين على الوفاء بتعهداتهم التي أعلنوا عنها والتزموا بها، خلال العام الماضي 2012م، وإنما أيضا اعتبار بعض المانحين أن ما تعهدوا به خلال عام 2012م يتضمن تلك التعهدات السابقة بما في ذلك تعهدات مؤتمر لندن لمانحي اليمن 2006م، ولذلك لم يقتصر البيان الختامي للاجتماع الخامس على حث المجموعة الحكومة اليمنية والمانحين على العمل سويا لضمان سرعة وفعالية تنفيذ المشاريع الممولة فحسب، وإنما أيضا دعوة المانحين إلى تخصيص التعهدات بصورة متوائمة مع الأولويات والمشاريع المقرة في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014م بما يشير إلى اتجاه بعض المانحين نحو تخصيص تعهداتهم خارج إطار هذا البرنامج كذلك تضمن البيان الختامي تأكيد المجموعة على أن التعهدات المعلنة بالرياض ونيويورك خلال العام 2012م تمثل مبالغ وتعهدات جديدة نظرا للوضع الحساس في اليمن، وبالتالي يجب على المانحين الوفاء بكل ما تعهداتهم السابقة الجديدة.
أن تباطؤ المانحين عن الوفاء بتعهداتهم يثير العديد من التساؤلات وفي الوقت نفسه الاستغراب عن مدى جدية المجتمع الدولي والإقليمي في مساعدة اليمن على تجاوز هذه الأزمة الراهنة خاصة بعد وفاء اليمن بالكثير من التزاماته رغم الظروف الصعبة التي يمر بها، ولا يقتصر الأمر على أن انتظار المواطنين اليمنيين قد طال أكثر من اللازم ليروا تحسنا في حياتهم المعيشية، وأن يروا نتائج ملموسة لجهود أصدقاء اليمن خلال ما تبقى من المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية، وإنما أيضا وهو الأهم عدم تمكن الحكومة اليمنية والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية الرسمية منها وغير الحكومية من توفير التمويل اللازم للاحتياجات الإنسانية العاجلة والمقدر بحوالي 720 مليون دولار، إضافة إلى احتياجات برامج المكون الثالث من الأولويات قصيرة الأجل والتي تغطي الاحتياجات الإنسانية والمادية الطارئة والذي قدرت فجوته التمويلية بـ3.215 مليون دولار وتعهد المانحون بتوفيرها.
وتكمن أهمية هذا المكون الثالث في كونه يتضمن برامج إنسانية طارئة تشمل توفير الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، توفير المساعدات الإنسانية للنازحين ومعالجة أوضاعهم وإعادة إعمار المنشآت الخاصة والمرافق العامة التي تضررت خلال الأزمة، وتعويض أسر الشهداء ومعالجة الجرحى والحد من سوء التغذية، وإعادة تشغيل وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.
وعودا على بدء فإن العودة إلى نقطة البدء العاصمة البريطانية لندن، أود الإشارة إلى أن البيان الختامي للاجتماع الأول لمجموعة أصدقاء اليمن عام 2010م قد تضمن نصا في غاية الأهمية "تدرس الحكومة اليمنية الحاجة العاجلة لمعالجة هذه القضايا والتي تتطلب تعاونا دائما وموجها وتم الاتفاق على أن مسئولية هذه التحديات تقع أولا وقبل كل شيء على الحكومة اليمنية، وبالاستناد على دعم من المنطقة والمجتمع الدولي على نطاق واسع.
فهل نعي وندرك مسئوليتنا جميعا كيمنيين .. آمل من الله عز وجل أن يهدينا إلى سبيل الرشاد.